الأنباء
الجمعة 12 أكتوبر 2018

لمشاهدة الصفحة PDF

برعاية وحضور مدير عام الهيئة ونوابه وعدد من القياديين

رابطة أعضاء هيئة التدريب بـ«التطبيقي» افتتحت ديوانيتها الشهرية

نائب المدير العام م.طارق العميري وأعضاء رابطة التدريب يقدمون درعا تذكارية لمدير عام الهيئة د.علي المضف

تحت رعاية وحضور مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب د.علي المضف افتتحت رابطة أعضاء هيئة التدريب بالهيئة ديوانيتها الشهرية في مقر الرابطة بحولي.

حضر الاحتفال نائب مدير عام الهيئة للشؤون الإدارية والمالية م.حجرف الحجرف ونائب المدير العام لشؤون التدريب م.طارق العميري ونائب المدير العام للخدمات الأكاديمية المساندة د.جاسم الأستاذ ورؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريب وعدد من مديري الإدارات بالهيئة.

رحب رئيس رابطة أعضاء هيئة التدريب د.محمد البريوج في كلمة له بهذه المناسبة بالمدير العام د.علي المضف ونوابه الكرام وكل الحضور من مديري المعاهد والإدارات بالهيئة، مؤكدا ان اللقاء الودي في افتتاح ديوانية الرابطة يهدف الى الخروج من ضغوط العمل وتعزيز روح الأسرة الواحدة بين كل أفراد الهيئة وتوطيد التعاون والتواصل بين الإدارة العليا وكل أعضاء هيئة التدريب.

وقدم د.البريوج شكره وامتنانه الى كل مديري الهيئة السابقين ورؤساء الأقسام والإدارات الذين انتهت فترة عملهم والمستمرين في خدمة الهيئة على عطاءاتهم وجهودهم المبذولة وتعاونهم مع الجميع في أداء الواجبات والمسؤوليات بفاعلية أسهمت في تحقيق أهداف رابطة أعضاء هيئة التدريب خلال الفترة الماضية.

مدير عام الهيئة د.علي المضف مكرما .فاطمة العازمي (ريليش كومار)

وأضاف د.البريوج انه يجب الحرص على تلبية المطالب العادلة لأعضاء هيئة التدريب والاهتمام بهذا القطاع الحيوي الذي يزود الدولة بالعمالة الوطنية المدربة وفق أحدث نظم التدريب، مؤكدا استمرار نهج الرابطة كسند للإدارة العليا للهيئة وصوتا عاليا للدفاع عن حقوق ومكتسبات أعضائها وامتيازاتهم مما يحقق الاستقرار ويسهم في نهضة الهيئة وقطاع التدريب ورفعة شأن بلدنا الحبيب الكويت.

وفي ختام احتفالية الرابطة بافتتاح ديوانيتها الشهرية قام مدير عام الهيئة د.علي المضف ونوابه ورئيس رابطة أعضاء هيئة التدريب د.محمد البريوج بتكريم عدد من مديري المعاهد والإدارات بالهيئة الحاليين والسابقين ورؤساء الأقسام الذين انتهت مدة عملهم.

المسؤولية الاجتماعية بند أساسي في إستراتيجيته التنموية

بنك وربة يكرّم المعلم في يومه العالمي

سالم المطيري

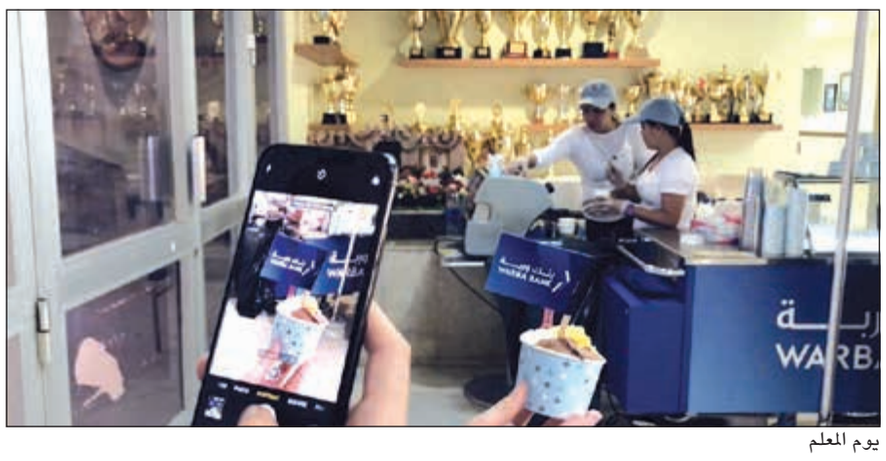
يوم المعلم

تستأثر المسؤولية الاجتماعية بحصة كبيرة من استراتيجية وربة، البنك الذي انبثق من ربوع المجتمع الكويتي ليقدم له أفضل الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية المرنة والديناميكية. وبناء عليه، فإنه لا يدخر جهدا في مشاركة كل شرائح المجتمع مناسباتهم الهادفة ودعمها بكل دأب ليبادلها الوفاء.

وانطلاقا من رؤيته الاجتماعية هذه، حرص بنك وربة مؤخرا على الاحتفال بعيد المعلم في 5 أكتوبر، وهي مناسبة عالمية انتشرت في عام 1994 بموجب توصية مشتركة صادرة عن منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة (اليونسكو) في عام 1996 لتكريم المعلمين الذين يحملون راية العلم والمعرفة ويلعبون دورا محوريا في تثقيف الأجيال وإعدادها لتساهم في بناء مجتمعات ودول. وفي هذا الإطار زار وفد من فريق بنك وربة مدرسة المطوعة منيرة الدخان وعدد من المدارس الأخرى، حيث عمل على مشاركة احتفالاتها بهذه المناسبة مقدما الهدايا للمعلمين والمعلمات تقديرا لجهودهم.

وفي هذا الإطار، تحدث أيمن سالم المطيري، المدير التنفيذي للتسويق والاتصال المؤسسي في بنك وربة، قائلا: «قم للمعلم وفه التبجيل»، هي مقولة تحمل أسمى وأرقى المعاني تجاه هذه الفئة من المجتمع التي تسعى بكل دأب وصبر على تثقيف الأجيال وإعدادها لخوض غمار الغد بثقة وكفاءة. لذا، فإننا في بنك وربة، نقدم كل تقدير للمعلم الذي من خلاله نستطيع أن نضمن أن أجيال الكويت يتم إعدادها لترفع اسم الدولة عاليا في المحافل الدولية، ما يجعل من تكريمه والاحتفال بيومه العالمي، ضرورة وواجب لإيفائه حقه والتعبير عن تقديره.

وختم المطيري: «إننا نضع برنامجنا للمسؤولية الاجتماعية في قمة اهتمامات البنك وهي جزء أساسي من استراتيجيته التنموية ونحن مستمرون بضخ كل جهد أو استثمار لازم لكي ننهض بهذا المجتمع الذي ندين له بالوفاء».

وكان البنك أيضا قد احتفل بانطلاقة العام الدراسي مع الطلاب والمعلمين، حيث عمل على زيارة المدارس وتوزيع هدايا الموسم الدراسي عليهم، كما أطلق حملة توعية تثقيفية حول العودة إلى المدارس على منصاته للتواصل الاجتماعي. وبذلك، يحرص بنك وربة على تكثيف جهوده المجتمعية وبذل كل الجهود الممكنة لضمان تطور المجتمع بمختلف أطيافه وفئاته.

«شؤون الطلبة بالتطبيقي» تدعو القوائم للالتزام باللوائح والقوانين

شددت عمادة شؤون الطلبة على عدم تعليق أي لوحات إعلانية للقوائم المشاركة في انتخابات الاتحاد العام لطلبة ومتدربي الهيئة للعام 2019/2018 المخالفة للمواصفات المتفق عليها والمعتمدة من العمادة وضرورة وضعها بالأماكن والأعداد المحددة لهم من قبل إدارة الكلية او المعهد.

وأوضحت عميد شؤون الطلبة بالإنابة بشرى السعدون أنه لا يجوز للقائمة الطلابية المشهرة إصدار البوسترات الورقية وتعليقها على مباني الكليات والمعاهد، مشيرة الى ان اي قائمة تخالف هذه الشروط سيتم شطبها من الانتخابات لهذا العام، وعدم السماح لها بالمشاركة، وذلك استنادا الى لائحة النظام الأساسي للاتحاد العام للطلبة والمتدربين بالهيئة واللائحة الداخلية المنظمة لعملية انتخابات الاتحاد وفق المادة 9 صفحة (22) والتي تنص على ان عمادة شؤون الطلبة تعتبر هي الجهة المشرفة على انتخابات الاتحاد وتتولى الاجتماع مع المندوبين الرئيسيين للقوائم الطلابية قبل الانتخابات وبحضور ممثل عن الاتحاد العام لطلبة ومتدربي الهيئة بصفة مراقب للتباحث في تحديد أماكن الاقتراع وعدد الصناديق وتسلم أسماء مندوبي القائمة في لجان الاقتراع والفرز ومراجعة كشوف الطلبة بالإضافة الى التأكد من سلامتها والتنسيق في حجز مقرات القوائم الطلابية ونشر الإعلانات. متمنية التوفيق لجميع القوائم المشاركة في ظل روح المنافسة الشريفة.

اللجنة الثقافية بقسم الإعلام نظمت «العنف ضد المرأة»

25٪ فقط يعتقدون أن العنف ضد المرأة قضية أساسية بالمجتمع الكويتي

آلاء خليفة

د.فاطمة السالم ود.العنود الشارخ وشيخة النفيسي خلال الندوة (زين علام)

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو أو أو

أكدت استاذة الاعلام الالكتروني بجامعة الكويت د.فاطمة السالم انها اجرت دراسة حول «قياس مدى انتشار العنف في المجتمع الكويتي» بمشاركة طلبة وطالبات قسم الاعلام بالجامعة، مشيرة الى ان من محاور الدراسة توضيح ابرز القضايا التي تهم المجتمع.

وقالت خلال ندوة نظمتها اللجنة الثقافية في قسم الإعلام بجامعة الكويت في كلية العلوم الاجتماعية بعنوان «العنف ضد المرأة في المجتمع الكويتي»ان 63٪ ذكروا ان الفساد أهم قضية ومن ثم التعليم بنسبة 32٪ ومن ثم الصحة و25٪ فقط يعتقدون ان العنف ضد المرأة قضية اساسية بالمجتمع الكويتي.

وفي محور تفسير العنف كانت النتائج صادمة، حيث ان 51٪ ذكروا ان العنف ضد المرأة هو الابتزاز الالكتروني و44٪ ذكروا انه ايذاء جسدي و37٪ ذكروا انه ايذاء نفسي.

وتابعت السالم انه في محور مدى تعرض الرجال او النساء لحالات عنف وجدنا ان 51,2٪ اقروا بانهم تعرضوا للعنف في حياتهم بأنواعه المختلفة (الجسدي والنفسي واللفظي). وفي محور اسباب انتشاء العنف ذكر 71٪ ان الإدمان احد ابرز اسباب العنف و34٪ الضغوطات النفسية، وعن اكثر الاشخاص الذين يوجهون عنفا ضد المرأة خلصت الدراسة الى ان 50٪ يرون ان الزوج او الخطيب و20٪ شريك سابق «طليق» و13٪ اخ او اب او احد الاقارب

وفي محور الوعي بتوفير العلاج وعن اماكن لجوئهم في حال تعرضوا لعنف ذكر 36,9٪ انهم سيلجأون للشرطة و26٪ سيلجأون للاسرة، و3,3٪ ذكروا انهم سيذهبون الى مراكز الإيواء و1,9٪ مراكز الازمات و5٪ سيذهبون الى الطبيب النفسي.

من جانبها، اعلنت عضو مؤسس لحملة إلغاء المادة 153 من قانون الجزاء الكويتي د.العنود الشارخ ان في مايو 2017 قام 5 نواب من مجلس الامة (4 رجال وامرأة) بالتوقيع على إلغاء المادة 153 مؤكدة ان الحملة مستمرة في اعمالها لحين تحقيق غاياتها.

واستغربت الشارخ من عدم وجود قانون في الكويت لوقف العنف والايذاء والتحرش ضد المرأة، بالإضافة الى عدم وجود دار ايواء مفعلة يمكن ان تحتمي بها المرأة المعنفة.

وأشارت الشارخ الى انهم اطلقوا حملتهم منذ 4 سنوات للمطالبة بتغيير مفاهيم لها علاقة بالعنف ضد المرأة وإلغاء قوانين تشجع على العنف ضد المرأة وذكرت الشارخ ان من ابرز المصاعب التي واجهت عمل الحملة عدم وجود بيانات علمية بأعداد المعنفات وعدم وجود دراسات اكاديمية مهتمة بهذا الموضوع، موجهة الشكر الجزيل للدراسة العلمية التي قامت بها د.فاطمة السالم وهي دراسة علمية مبنية على استبيانات بمشاركة طلاب جامعة الكويت. وتابعت: وأصبحت لدينا صورة حية وأرقام مزعجة على قضية العنف ضد المرأة وكيف ان المجتمع الكويت يتعامل مع السلوكيات التي تشجع على العنف ضد المرأة.

بدورها، تحدثت شيخة النفيسي (عضو مؤسس لحملة إلغاء المادة 153 من قانون الجزاء الكويتي) موضحة ان معظم حالات النساء اللواتي يتعرض لعنف يتواصل مع الحملة عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي ويتم التواصل مع محامية الحملة عذراء الرفاعي التي تقوم برفع الدعاوى القضائية، ونقوم بدورنا بتوفير اماكن لإيواء تلك الحالات بدلا من تواجدهن في الشوارع.

السالم: 51,2٪ أقروا بأنهم تعرضوا للعنف

الشارخ: نستغرب عدم وجود قانون في الكويت لوقف العنف والإيذاء والتحرش ضد المرأة

د.ملك الرشيد ود.فايز الكندري في مقدمة الحضور

مركز إيواء ضحايا العنف الأسري جاهز مادياً للافتتاح

ذكرت عضو المجلس الاعلى لشؤون الاسرة د.ملك الرشيد انه لا توجد على ارض الواقع حتى الآن مراكز ايواء في الكويت، موضحة ان المجلس الاعلى لشؤون الاسرة شكل فريق عمل برئاستها لدراسة امكانية فتح مراكز للاستماع والايواء لضحايا العنف الاسري.وأفادت الرشيد بأنه قد تم افتتاح مركز الاستماع وحاليا مركز الايواء جاهز ماديا للافتتاح ولكن مع الاسف هناك نقص في المختصين النفسيين والاجتماعيين بسبب عدم رغبة العاملين في الميدان بترك وظائفهم والعمل مع نساء معنفات لما لها من تبعات نفسية واجتماعية.

القوانين في الكويت كافية لردع أي عنف

أكد استاذ القانون الخاص بجامعة الكويت د.فايز الكندري ان القانون الكويتي مليء بالتشريعات التي تحمي النساء والرجال والأطفال من العنف، موضحا ان التطبيق العملي لا يكشف ان هناك خللا في القانون. وذكر الكندري ان القوانين الوضعية تحتاج الى اعادة نظر وتعديل من وقت الى آخر، ولكن القوانين في الكويت كافية لردع اي عنف سواء ضد المرأة او الرجل او الطفل والعقوبات رادعة وان كانت القوانين الوضعية تحتاج من وقت لآخر تعديلا ولكن قوانين الكويت كافية لردع اي عنف سواء كانت ضد المرأة او الاطفال او الرجال.

مشاركة عزاء

الأنباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلة الصرعاوي الكرام

لوفاة فقيدهم المغفور له بإذن الله تعالى

يوسف يعقوب يوسف الصرعاوي

تغمد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته
وألهم آله وذويه الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون